

بيان

لقد تمكنت سلطة الضبط من رصد بلاغ لأحد المتعاملين الحائزين على رخصة الهاتف النقال للجيل الثالث، المنشور عبر موقعه الإلكتروني إضافة إلى عدة مواقع إعلامية أخرى وذلك بتاريخ 15 أكتوبر 2014 ، مفاده بأنه قد تم تصنيف شبكته كأفضل شبكة للجيل الثالث في شمال إفريقيا من حيث سرعة التدفق خلال الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2014، وذلك استنادا للتصنيف الرسمي (NetQB) لشركة "اريكسون".

التزاما منها بمهمة السهر على ضمان احترام المنافسة النزيهة في سوقي البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، تذكر سلطة الضبط بمضمون بيانها المؤرخ في 30 أبريل 2014 والذي أعلنت من خلاله الجمهور أن نشر أية تقارير أو إحصائيات من قبل أي متعامل، لا يلزم إلا صاحبه ولا يترتب عنه أي تأثير على المؤشرات الرسمية لسوق الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك على الأداء التقني لشبكات الجيل الثالث والتي يرجع تقييم جودة خدماتها لسلطة الضبط طبقا للإطار القانوني المعمول به.

في هذا الصدد ، فإن دفا تر الشروط الملحقة بالمراسيم التي تتضمن الموافقة على رخص الهاتف النقال من الجيل الثالث (3G) تنص على انجاز عمليات قياس جودة الخدمة التي من خلالها سيتم تحديد أداء كل شبكة للجيل الثالث بصفة موضوعية بما أنها ستتم تحت إشراف وتدقيق سلطة الضبط. وانطلاقا من نتائج هذه العمليات، يمكن للمتعاملين الحائزين على رخص الجيل الثالث نشر المعلومات حول المؤشرات المختلفة المتعلقة بجودة خدماتهم، بهدف توفير معلومات موثوق منها للجمهور بكل شفافية في ظل احترام المنافسة المشروعة التي هم ملزمون بها أمام القانون.

من المهم، في الوقت نفسه التذكير بأن سلطة الضبط وحدها تتمتع بصلاحيات إجراء تقييم لمختلف المؤشرات المتعلقة بجودة خدمة معاملي الجيل الثالث، والتي سيتم نشر نتائجها في الفصل الأول من سنة 2015. وبالتالي تتبرأ سلطة الضبط من كل معلومة يتم نشرها على أساس تقييم آخر غير تقييمها للجودة المزعومة لشبكة ما.

و بالتالي، فإن التصنيف المقدم من خلال المعلومات الصحفية المذكورة أعلاه بهدف إعلام الجمهور حول أداء شبكات الجيل الثالث للمتعاملين المتواجدين في السوق الجزائرية، لا يمكن أخذه بعين الاعتبار.